

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ٥ ديسمبر ٢٠١٩

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

توسيع نطاق تطبيق الضريبة الانتقائية بدءاً من 1 ديسمبر 2019

تمّ بدء العمل بالنظام الجديد للضريبة الانتقائية في الإمارات العربية المتحدة منذ الأول من ديسمبر 2019، حيث أصبحت الضريبة الانتقائية تُطبّق على المنتجات التالية (بالإضافة إلى السلع الخاضعة أصلاً للضريبة الانتقائية):

- المشروبات المحلاة – 50%
- أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية – 100%
- السوائل المستخدمة في أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية – 100%.

ويجب التنويه أنّ الأعمال، التي تقوم باستيراد أو إنتاج أو تخزين أيّ من السلع المذكورة أعلاه، قد تواجه التزامات امتثال وتسجيل جديدة بموجب توسيع نطاق الضريبة الانتقائية. كما يجب الأخذ بالعلم أنّ عدم الامتثال للتشريعات الجديدة قد يؤثر سلباً من الناحية التجارية على الأعمال التي قد تواجه مشاكل في تخليص الشحنات عند الحدود الجمركية إذا لم يتمّ استيفاء التزامات الامتثال ذات الصلة، ونذكر على سبيل المثال تسجيل السلع الانتقائية الجديدة على البوابة الإلكترونية للهيئة الاتحادية للضرائب، بالإضافة إلى احتمالية التعرّض للغرامات.

إضافة إلى ما تقدّم، يجب على الأعمال التي تمتلك مخزوناً من المنتجات المذكورة أعلاه إجراء عمليتين حسابيتين بناءً على متوسط المخزون الشهري ومتوسط المبيعات الشهرية لكلّ صنف من المنتجات على حدة ضمن كل فئة من فئات السلع الانتقائية اعتباراً من الأول من ديسمبر 2019، مع الالتزام بإدراج نتائج هذه العمليات الحسابية في الإقرار الضريبي للضريبة الانتقائية عن الفترة الضريبية لشهر ديسمبر المقرر تقديمه في الخامس عشر من يناير 2020. كما تُطالب الأعمال بالاحتفاظ بسجلات مدققة، تبين كمية المخزون من السلع الانتقائية لفترة (12) الإثني عشر شهراً السابقة لتاريخ توسيع نطاق الضريبة الانتقائية.

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

الدليل الخاص بتوريدات الخدمات لغير المقيمين في دول المجلس

أصدرت الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة) في المملكة العربية السعودية (المملكة) الدليل الإرشادي الخاص بتوريدات الخدمات لغير المقيمين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو متوفر باللغتين العربية والإنجليزية.

ويقدّم هذا الدليل الإرشادي توضيحاً حول التعديلات التي تمّ إدخالها على اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة في يوليو 2019، بحيث جرى تعديل المادة (33) من اللائحة التنفيذية في اللوائح المحدثة بهدف تضييق نطاق الاستثناءات التي لا تخضع بموجبها الخدمات المصدّرة لنسبة الصفر.

كما يوضح الدليل الإرشادي الجديد ما يلي:

- يُستثنى من تطبيق نسبة الصفر الحالات التي تتضمن امتلاك العميل لأي نوع من المنشآت الثابتة في المملكة.
- تقديم إرشادات حول معنى "المنفعة المباشرة" وكذلك الاختبار المتعلق بأهلية الخصم الضريبي للمساعدة في توضيح ما إذا تمّ الاستلام أو الحصول على منفعة مباشرة في المملكة، والتي حالت بالتالي دون تطبيق نسبة الصفر بالمائة.
- تشير الأمثلة الواردة في الدليل الإرشادي إلى أنّ الاستشاري الذي يقدّم المشورة إلى شخص غير مقيم خلال اجتماع يُعقد في المملكة سيؤدي إلى الاستثناء، مما يعني أنه لن يتمّ تطبيق نسبة الصفر بالمائة ما لم تكن الاستشارة عالية المستوى وغير محددة أو ربما ملحقة بتوريد مؤهل.
- يوضح الدليل الإرشادي أنواع الخدمات المتعلقة بالسلع التي تندرج تحت خانة الاستثناء، والتي تشمل المشاركين في الخدمات اللوجستية والنقل. فعندما يتعلّق الأمر بسلع موجودة في المملكة، لا يخضع التوريد لغير المقيمين لنسبة الصفر بالمائة.
- دخلت هذه التعديلات حيز التنفيذ اعتباراً من 18 يوليو 2019.

وفي حين أنّ هذا الدليل الإرشادي يوضح عدداً من المسائل التي أثارها التعديلات، لا يزال هناك عدد من الحالات التي قد تكون فيها المعاملة الضريبية غير واضحة أو لم يتمّ تقديم إرشادات محددة بشأنها. لذلك يجب على الأعمال مراجعة تطبيقها الحالي لنسبة الصفر بالمائة، حيث أنّ هذه المسألة تشكّل محور تركيز بالنسبة للمسؤولين المعنيين في الهيئة العامة للزكاة والدخل خلال قيامهم بإجراءات التدقيق الضريبي.

الدليل الخاصّ بقطاع الاستثمار العقاري والتطوير العقاري (النسخة الإنجليزية)

أصدرت الهيئة العامة للزكاة والدخل [النسخة الإنجليزية](#) من الدليل الإرشادي الخاصّ بقطاع الاستثمار العقاري والتمويل العقاري، علماً بأنّ [النسخة العربية](#) كانت قد صدرت في وقت سابق.

ويقدّم هذا الدليل، الخاصّ بالمستثمرين والممولين العقاريين، نظرة عامّة حول المعاملة الضريبية لترتيبات التمويل العقاري، حيث يتطرق إلى المعاملة الضريبية لمعاملات العقارات، بما في ذلك تلك التي تتضمن شراء العقارات من خلال الحصول على تمويل من قبل طرف ثالث. كما يشير الدليل إلى أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة وما يتعلّق بها من التزامات على البائع والمشتري والممول يعتمد على طبيعة الترتيبات بين الأطراف.

كما يناقش الدليل أبرز ترتيبات التمويل لبيع وشراء العقارات وهي: المرابحة والإجارة والتمويل التقليدي. وفي حين أنّ ترتيبات التمويل تتضمن أطرافاً متعددة، فإنّ المعاملة الضريبية تختلف لكلّ من هذه الترتيبات بسبب الاختلافات الجوهرية بينها، ويقدم الدليل أمثلة عملية في هذا الشأن.

إضافة إلى ما تقدّم، يتضمن الدليل تفاصيلاً حول المعاملة الضريبية الخاصة التي قامت بموجبها الحكومة السعودية بتحمل تكاليف ضريبة القيمة المضافة عن المواطنين السعوديين عند قيامهم بشراء مسكنهم الأول، وذلك بحدّ أقصى وقدره 850.000 ريال سعودي. كما يتضمن الدليل أمثلة عن الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة في حالة تمويل المبيعات.

آخر المستجدات في عمان

تطور ملحوظ في الإطار الضريبي

يستمرّ الإطار الضريبي في عمان بالتطور على نحو سريع وملحوظ. فبموجب المرسوم السلطاني رقم 2019/66 والصادر مؤخراً في السلطنة، تمّ إعادة تنظيم هيكل الأمانة العامة للضرائب وتأسيس جهاز الضرائب الذي يتمتع بمزيد من الاستقلال المالي والإداري، ويتبع مجلس الوزراء مباشرة. وعليه، فقد تمّ نقل الموظفين الحاليين في الأمانة العامة للضرائب إلى جهاز الضرائب برئاسة سعادة سلطان بن سالم الحبسي.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ الجداول الزمنية والخطط الهادفة إلى تحديث الإطار الضريبي في عمان دخلت مرحلة المراجعة، حيث يبدو أن اختصاص جهاز الضرائب متعلّق بتسهيل الضريبة لكلّ من جهاز الضرائب ودافعي الضرائب على حدّ سواء. ومن جانبها، تحتاج الأعمال إلى الاضطلاع بدورها على حدّ سواء، وذلك من خلال بدء استعداداتها للائتمثال لضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب التي سيتمّ تطبيقها. كما أنّ إصدار اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية يدخل في خانة التطورات الأخرى المتوقعة، ومن المقرر نشر هذه اللائحة في منتصف ديسمبر وفقاً للمرسوم السلطاني ذي الصلة.

آخر المستجدات في قطر

الهيئة العامة للضرائب تبدأ إجراءات تدقيق عالية المستوى لإقرارات الضريبة الانتقائية

يبدو أنّ المشهد الضريبي في قطر يتطور بشكل ملحوظ، خاصّة وأنّ الأعمال منشغلة مؤخراً بمتطلبات الإقرار الضريبي الخاصّ بكل دولة على حدة، والتي ينبغي استيفؤها بحلول نهاية ديسمبر 2019. في غضون ذلك، من المتوقع أن يتمّ العمل قريباً بالنظام الإلكتروني الجديد لإدارة الضرائب التابع للهيئة العامة للضرائب في قطر، وهو النظام الذي سيّتيح الوصول/ الاطلاع على البيانات المتعلقة بدافعي الضرائب (بما في ذلك الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة في المستقبل).

إضافة إلى ما تقدّم، بدأت الهيئة العامة للضرائب بإجراء عمليات تدقيق عالية المستوى لإقرارات الضريبة الانتقائية وإرسال إشعارات التقييم حسب الاقتضاء. ومن المتوقع أن تتزايد عمليات التدقيق المماثلة، خاصّة وأنّ الهيئة تملك كافة البيانات المتاحة لها من خلال الإقرارات المقدّمة من قبل دافعي الضرائب والمعلومات الواردة من الهيئة العامة للجمارك، والتي تمكنها من إجراء عمليات تدقيق بطريقة فعالة. ولذلك، يجب على دافعي الضرائب النظر في إجراء مراجعة نهاية العام لتقييم مستوى امتثالهم وإدارة مخاطر التقييمات.

وفي ظلّ الضرائب الجديدة والالتزامات الخاصّة بإعداد التقارير ذات الصلة، يجب على الأعمال النظر في تعزيز وظيفتها الضريبية الحالية داخل المنظمة، للتأكد من قيام الموظفين المناسبين لديها بالتعامل مع المسائل الضريبية بكفاءة وفعالية.

هذا الملخص مخصّص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. كما أنه لا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصّة بالمواضيع ذات الصلة. وعليه، نرجو عدم التصرّف بناءً على محتوياته دون الحصول على مشورة رسمية.